

Distr.: General
28 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك

المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد

أسرهم

تقرير الأمين العام**

الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان؛ ورحبت بالحملة العالمية لإدخال الاتفاقية حيز النفاذ ودعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، إلى تكثيف جهودها بهدف نشر المعلومات عن الاتفاقية وتعزيز فهمها؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً مستكملاً عن حالة الاتفاقية. واتخذت لجنة حقوق الإنسان قراراً مماثلاً، هو القرار ٤٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٣ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، كانت قد صدّقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو انضمت إليها أذربيجان، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، والرأس الأخضر، وسري لانكا، والسنغال، وسيشيل، والفلبين، وكولومبيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، ووقّعت عليها بنغلاديش وتركيا وشيلي. وسيبدأ

١ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٨/٤٥، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها، ودعت الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على تلك الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها على سبيل الأولوية.

٢ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٥٤، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للترويج للاتفاقية، من خلال الحملة العالمية للإعلام بشأن حقوق الإنسان وبرنامج

* A/55/150

** وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، الجزء جيم، الفقرة ١؛ يقدم هذا التقرير في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ليشمل قدر من المعلومات المستكملة.

- ٦ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للترويج للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين التي شكلت في آذار/مارس ١٩٩٨ لغرض إعداد حملة عالمية للترويج للتصديق على الاتفاقية وإدخالها حيّز النفاذ وللوصول بها إلى الجمهور، الاضطلاع بأنشطتها، بما في ذلك عن طريق نظائرها الوطنية. وقد شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه المبادرة وقدمت لها الدعم. وعقد، بصفة خاصة، اجتماع مائدة مستديرة، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أثناء انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وقد حضر اجتماع المائدة المستديرة كل من المفوضة السامية والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بمسائل بيع الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وبغاء الأطفال. وأوصت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين باتخاذ إجراءات للترويج للتصديق على الاتفاقية. وشاركت كذلك في اجتماعات اللجنة التوجيهية.
- ٧ - وختاماً، واصلت الأمانة العامة بذل الجهود، من خلال برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان، للشروع في حوار مع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق المهاجرين.
- نفاذ الاتفاقية حين تصدّق عليها أو تنضم إليها ٢٠ دولة على الأقل.
- ٤ - ويعتبر الترويج للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هذه الاتفاقية، إحدى الأولويات المستمرة لدى الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المتابعة للنداء الذي وجهها إلى الحكومات في عام ١٩٩٧ حيثما لها على التصديق على تلك المعاهدات، بعث الأمين العام والمفوضة السامية رسالة مشتركة إلى رؤساء الحكومات في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ووردت بالفعل بعض الردود الإيجابية عليها. وفضلاً عن ذلك، بعث الأمين العام، في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، رسالة إلى جميع رؤساء الدول والحكومات يدعوهم فيها إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر قمة الألفية، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، للتوقيع على المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لديه والتصديق عليها أو الانضمام لها. وترد قائمة بالمعاهدات الخمس والعشرين التي تمثل الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة في ضميمه مرفقة بالرسالة. وترد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ضمن مجموعة المعاهدات الأساسية تلك.
- ٥ - وستنظم سلسلة من حلقات العمل على الصعيدين دون الإقليمي والوطني في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ في إطار البرنامج المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تعزيز حقوق الإنسان". وستهدف حلقات العمل هذه إلى زيادة فهم الأحكام الرئيسية للمعاهدة ودراسة آثار التصديق عليها وإبلاغ الحكومات بأنواع المساعدة التي توفرها لها الأمم المتحدة إذا ما رغبت في المضي في التصديق. وتمثل اتفاقية حقوق المهاجرين إحدى المعاهدات السبع التي تشملها حلقات العمل هذه.